

نسخة مستوفاة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

## أسئلة وأجوبة عن قضية الشارة

تقدم هذه الملاحظات غير الرسمية التي يجري استيفؤها بين الحين والآخر، إجابات مختصرة عن أسئلة يتكرر طرحها بشأن شرتي اتفاقيات جنيف.

### ما هو فحوى النقاش الذي يدور حول الشارة؟

تستعمل شارتا الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مختلف البلدان لحماية الموظفين المفوضين في المجال الطبي وكذلك حماية المباني والتجهيزات في أوقات النزاع المسلح وللتعريف بالمنظمات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد.

ويستعمل ما يزيد على ١٨٠ بلدا إحدى هاتين الشارتين لكن البعض يرى أن من الصعب استعمال كليهما لما ينطويان عليه من مدلول ديني في رأيهم. وترغب بعض البلدان استعمال شارات أخرى (مثل شارة نجمة داود الحمراء في إسرائيل أو الصليب الأحمر والهلال الأحمر معا في كازاخستان أو في إيريتريا). وهذا غير ممكن حاليا بموجب أحكام اتفاقيات جنيف والنظام الأساسي لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وهناك حالات كثيرا ما تتكرر في عالمنا الحديث، حيث لا يعرف جيدا بلد ما الشارة التي يستعملها بلد آخر. وفي مثل هذه الحالات، لا بد من التحلي بمرونة أكبر في استعمال الشارات بما يكفل التعرف على أفراد الخدمات الطبية والإنسانية بسهولة وحمايتهم.

### ما هي الأعمال الجارية حاليا؟

يشمل الحل المحتمل قبوله إضافة شارة جديدة تعتمدها الحكومات والجمعيات الوطنية ويكون لها نفس المركز القانوني المخول للشارتين الحاليتين المعترف بهما في اتفاقيات جنيف وهي لا تحمل أي مدلول وطني أو سياسي أو عرقي على الإطلاق. ويتضح من خلال المشاورات التي جرت حتى الآن أن من المرجح أن تستعمل هذه الشارة البلدان التي تجد صعوبة في استعمال أي من الشارتين الحاليتين.

وسعيا إلى تحقيق هذه الغاية، ووفقا لمتطلبات القانون الدولي لا يمكن إقرار استعمال أي شارة لغرض الحماية في أوقات النزاع إلا بعد اعتراف الحكومات بها في وثيقة معاهدة (تسمى في هذه الحالة "بروتوكول" إضافي لاتفاقيات جنيف).

ولذلك، لا تزال المشاورات جارية بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لغرض النظر في دراسة بروتوكول واعتماده في أقرب فرصة ممكنة.

## ما هي العلامة الجديدة وما اسمها؟

تتكون العلامة الجديدة قيد البحث من إطار أحمر مربع الشكل يظهر على خلفية بيضاء ويرتكز على أحد زواياه. ولما كان الاعتراف بالشارة سيتم بإضافة برتوكول ثالث الى اتفاقيات جنيف، سيكون المصطلح الرسمي للشارة هو "شارة البروتوكول الثالث". ويجري حاليا النظر في اختيار الاسم النهائي للشارة المميزة بحيث يلتزم بجميع معايير استعمال الشارة كوسيلة للحماية، ولا يحمل في الوقت ذاته، أي مدلول مناوئ في أي لغة من اللغات الرسمية المعمول بها في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

## لماذا تستعمل شارتان حاليا؟

عندما تأسست المنظمة المعروفة اليوم باسم الصليب الأحمر والهلال الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بحثت عن شارة عالمية يمكن التعرف عليها ببساطة لحماية الموظفين في المجال الطبي من عمليات الهجوم أثناء النزاعات.

وخلال المؤتمر الدولي الذي ناقش هذه المسألة ووضع القواعد التي أصبحت اليوم معروفة باسم اتفاقيات جنيف، تم اعتماد الصليب الأحمر على خلفية بيضاء على أنه شارة محايدة. ولم يكن ذلك شعارا دينيا وإنما الشارة كانت عكس العلم الوطني السويسري، وساد الاعتقاد بأنها ستجسد بذلك مبدأ الحياد الضروري.

إلا أن مشكلة المدلول الآخر للشارة سرعان ما اتضحت في الحرب بين روسيا وتركيا في الفترة ما بين عام ١٨٧٦ و عام ١٨٧٨، ومع أن الإمبراطورية العثمانية انضمت إلى اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ دون أي تحفظ، فإنها أعلنت فيما بعد أنها ستستعمل الهلال الأحمر للتعريف بسيارات الإسعاف التابعة لها مع احترام علامة الصليب الأحمر التي تحمي سيارات الإسعاف التابعة للعدو. وأصبح استعمال الهلال الأحمر الممارسة المعمول بها لدى الأمبراطورية العثمانية. وبعد مناقشات مطولة، وافق المؤتمر الدبلوماسي المنعقد عام ١٩٢٩ على الاعتراف بشارة الهلال الأحمر الذي استعملته منذ ذلك الحين مصر والجمهورية التركية حديثة النشأة وشارة الأسد والشمس الأحمرين التي كانت مستعملة في بلاد فارس، وسعيا إلى إحباط أي طلبات إضافية في المستقبل، حرص المؤتمر على التصريح بأن لن يعترف بأي شارات جديدة أخرى.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت شارة الهلال الأحمر شائعة الاستعمال في العديد من البلدان. ولم تعد إيران تستعمل شارة الأسد والشمس الأحمرين واستبدلتها بالهلال الأحمر منذ عام ١٩٨٠. غير أن جمهورية إيران الإسلامية أعربت عن رغبتها في الاحتفاظ بحقها في استخدام الأسد والشمس الأحمرين. ولم تحصل اقتراحات بلدان أخرى باتخاذ شارات بديلة على موافقة.

## ما هي إذن القضية المطروحة حاليا؟

أنشئت الجمعية المعروفة باسم جمعية نجمة داود الحمراء في إسرائيل عام ١٩٣٠. وقد طالبت إسرائيل أن يكون في مقدورها استعمال رمز جمعيتها كشارة في إطار حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتواجه بلدان أخرى نفس المشكلة الذي تواجهها إسرائيل أي، تعذر العمل تحت أي من الشارتين الحاليين. وعبرت عدة بلدان أخرى عن اهتمامها بهذا الخيار. والقضية المطروحة الآن هي معرفة ما إذا

كان في الإمكان اتفاق الحكومات على وضع بروتوكول لإتاحة إمكانية استعمال الشارات الإضافية ضمن قانون دولي مستوفى .

### ما هي التدابير المتخذة لحل هذه القضايا ؟

ستدعو الحكومة السويسرية، بوصفها جهة إيداع اتفاقيات جنيف، إلى عقد مؤتمر دبلوماسي يجمع بين كل الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، وعددها ١٨٩ دولة، للنظر في مشروع بروتوكول لاتفاقيات جنيف. ويعتبر هذا البروتوكول أساسيا لإضافة شارة جديدة. ولا تزال المشاورات جارية من أجل عقد هذا المؤتمر في مستهل سنة ٢٠٠١.

وحال اعتماد البروتوكول، سيكون من الضروري تكييف قواعد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مع البروتوكول حتى يتسنى استعمال الشارة في إطار إجراءات الحركة. وتعد هذه المرحلة ضرورية نظرا إلى أن الحركة تضم الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي في حين أن البروتوكول هو معاهدة بين الحكومات.

ولا يمكن أن تتميز مكونات الحركة بالطابع العالمي إلا بعد اتخاذ هذه الخطوات.

### ما هو فحوى مشروع البروتوكول؟

يأتي هذا المشروع نتيجة جهد مكثف دام عدة سنوات تحت قيادة اللجنة الدائمة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وافق المؤتمر الدولي السابع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي ضمّ كل الدول والجمعيات الوطنية في الحركة على إنشاء فريق عمل مشترك معني بالشارة مفوض "لإيجاد حل شامل، في أقرب وقت ممكن، يكون مقبولا من كل الأطراف من حيث المضمون والإجراء".

وعقد فريق العمل المشترك المكون من ١٦ ممثلا عن الحكومات و٨ خبراء من الحركة يعملون معا ويمثلون كل المناطق والثقافات والآراء، اجتماعين وأختم أعماله في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٠. واتفق الفريق على أن من الممكن التوصل إلى حل عن طريق اعتماد معاهدة جديدة (تدعى البروتوكول الإضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف)، تنشئ شارة جديدة لا تتطوي على أي بعد وطني أو ديني أو غير ذلك، وتخصص فيها مساحة يمكن للبلدان أن تضع فيها رمز الدلالة الخاص بها والمعتمد لديها. ويعني ذلك أن بوسع إسرائيل أن تضع نجمة داود الحمراء في تلك المساحة وأن تضع كازاخستان أو إريتريا شارتها المزدوجة فيها أيضا وأن تضع بلدان أخرى شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر فيها إن رغبت في ذلك

### ما هو موعد الاتفاق على البروتوكول؟

اضطرت سويسرا، البلد الذي دعا إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي الضروري لاعتماد البروتوكول، إلى تغيير الجدول الزمني المحدد للمؤتمر لأن الوضع (في الشرق الأوسط) في شهر تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٠ لا يشجع على تحقيق توافق في الآراء بشأن مشروع البروتوكول. وتجري سويسرا مشاورات في هذا الصدد مع أمل عقد المؤتمر في مستهل سنة ٢٠٠١.

ورغم تأجيل المؤتمر، لم يفقد المشروع أولويته. وتلتزم الحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي التزاما تاما بإنجاح هذا المشروع في أقرب الآجال.

**هل يتعين عقد هذه المؤتمرات فعلا؟ وما الذي يمنع من تفسير القواعد لإيجاد حل مؤقت؟**

يجب أن يركز الحل على أساس قانوني قوي، وبدون قانون دولي، لن يكون للشارة الإضافية أي وقع قانوني وهو أمر حيوي في أوقات توجد فيها حاجة إلى حماية الخدمات الطبية وضحايا النزاعات المسلحة.

ويتغاضى الحوار الجاري في هذا الشأن أحيانا عن المغزى الذي ينطوي عليه بُعد استعمال الشارتين المميزتين في مجال الحماية. وتجدر الإشارة إلى أن الشارتين وضعتا في الأصل لحماية الجرحى في أوقات الحرب لذلك من الضروري بلوغ يقين قانوني دولي كأساس لاعتماد أي شارة مميزة جديدة.

**هل نعالج هذه القضية بسرعة مفرطة ؟**

إن القضية مطروحة منذ عام ١٨٧٦ بطريقة أو بأخرى. وهي مطروحة للنقاش أمام الحركة الحديثة منذ أن انضمت إسرائيل إلى اتفاقيات جنيف. كما إنها موضوع عملية نشطة لصنع السياسة منذ عام ١٩٩٥ عندما أنشأت اللجنة الدائمة فريق عمل معني بالقضية. وبالتالي، فإن كل البلدان المعنية مباشرة تعرف كل هذه المسائل خير معرفة.

كما أن الاقتراحات التي تجري مناقشتها حاليا كانت قد اقترحت كأساس للنقاش في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين أجريت مشاورات مستفيضة مع الحكومات والجمعيات الوطنية على السواء.

ويتضح من ذلك أن العملية لم تجر بهذه السرعة، بل أن البعض يقول أنها كانت مفرطة البطء، غير أنه تعين بذل جهود كبيرة للتوصل إلى حل شامل للمستقبل يرضي الجميع.

**ما الذي سيحدث للشارتين المستعملتين حاليا في بلدي ؟**

لا شيء. يمكن للبلدان التي تستعمل شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الآن أن تواصل استعمالها. ولن يطرأ أي تغيير على اتفاقيات جنيف التي اعتمدهما كشارتين .

بيد أنه سيكون بإمكان كل بلد أن يقرر اعتماد شارة جديدة، غير أن هذا القرار يعود إليه وحده.

كما سيكون في إمكان كل بلد أن يستعمل الشارة الإضافية إلى جانب شارته التقليدية إذا ثبت أن هذه هي الطريقة المثلى لتوفير الحماية للخدمات الطبية لقواته المسلحة أو لأفراد الخدمات الإنسانية في جمعيته الوطنية لا سيما في سياق ميداني دولي لا تكون شارته معروفة جيدا فيه. لكن تجدر الإشارة إلى أن

الجمعيات عندما ترغب في استخدام اسمها أو شارتها في بلد آخر، فإنها تخضع لقانون ذلك البلد ولا يحق لها العمل فيه إلا بالاتفاق مع جمعية البلد المعني ومع كل بلد عبور. وتقع على عاتق هذا لبلد مسؤولية استخدام الشارة في أي بلد وذلك وفقا للقواعد الموضوعة منذ عام ١٩٢١.

**هل ستستعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الاتحاد الدولي الشارة الجديدة؟**

نعم، إذا كانت الظروف المحلية تستدعي استعمالها كأفضل طريقة لضمان الحماية أو لأسباب أمنية.

**ما الفرق بين استعمال الشارتين للحماية أو للدلالة؟**

تبين اتفاقيات جنيف أن الغرض من الشارتين هو الحماية عندما تستعملهما الخدمات الطبية للقوات المسلحة أو الجمعيات الوطنية التي تعمل معها في حالات النزاعات. كما تسمح اتفاقيات جنيف للجمعيات الوطنية باستعمال الشارة عند الاضطلاع بأنشطتها الأخرى التي تتمشى مع مبادئ الحركة. وهذا ما يعرف باستعمال الشارة للدلالة.

**هل تنوي الحركة تغيير اسمها بنفس المناسبة؟**

كلا

**ما هي الخلاصة إذن؟**

لقد طرحت هذه القضية منذ وقت طويل. وإن التقدم الذي أحرز هذا العام هو نتيجة الاعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى التوصل إلى حل شامل للمشكلات التي تواجهها عدة بلدان. يضاف إلى ذلك أن الحركة شعرت بأنه لا يمكن لها أن تسمح باستمرار وضع يحرم فيه السكان من حقهم في جمعية إغاثة إنسانية وطنية معترف بها بسبب عائق قانوني قديم. وبدأت تظهر بوادر اتفاق في الرأي لدعم هذه النتيجة المقترحة.

لذلك، يمكن تلخيص الوضع الراهن بالقول إن هناك اتفاق عام على ضرورة تحقيق غاية العالمية قدر المستطاع. كما يبدو أن هناك قبول بأن ذلك سيخلص إلى إنشاء شارة إضافية للاستجابة لمتطلبات البلدان التي ليس في مقدورها استخدام أي من الشارتين الحاليين. وهناك اعتراف أيضا بأن جمعيات بعض البلدان قد اعتادت على استعمال شارتها التقليدية منذ سنوات عدة وبإمكانها مواصلة هذا التقليد على أراضيها الوطنية.

إن التوصل إلى نتيجة حتى الآن يسمح للحركة بأن تستهل الألفية الجديدة بجعل الطابع العالمي لاتفاقيات جنيف متاحا بالفعل لكل حكومات وشعوب العالم.